علاوي يتخلّى عن أصدقائه.. والحزب الإسلامي يلمّح لإحياء جبهة التوافق

(المدى) تستبق انتخابات المحافظات وتكشف تحالفات الكتل

المجلس والصدريون: المالكي يستخدم المال العام في دعايته.. دولة القانون يطالب بالأدلة

اتهامات متبادلة وتفكير بتشكيل تحالفات جديدة، هو المشهد السياسي مع بدء العد التنازلي لانتخابات مجالس المحافظات التي لم يتبق عليها سوى تسعة أشهر، إذ تعمل الأحزاب على لملمة أوراقها من اجل حصد اكبر عدد من المقاعد في اقتراع يعد الأهم من سواه لأنه يوفر الأرضية لانتخابات البرلمان في عام ٢٠١٢، كما أن الحكومات المحلية المقبلة ستجد قانونا ينتظر إقراره من المؤمل أن يوفر لها الكثير من الصلاحيات على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية.

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

انتصار علاوي

جواد الحسناوي

احسان العوادي

عزيز العكيلي

رشيد العزاوي

التحالف الوطني، الكتلة السياسية الأكبر في مجلس النواب، يشهد تراشقاً بين مكوناته إذ يتهم فريق منهم الآخر باستغلال مناصبه الحكومية من اجل تحقيق مكاسب حزبية وانتخابية على حساب الآخرين، في حين يطالب الفريق الآخر (المتهم) شركاءه بتقديم الأدلة التي تثبت تورطه باستغلال نفوذه الحكومي للتعبئة الانتخابية.

المجلس الإسلامي الأعلى، رفض الكشف عن تحالفاته الجديدة في الانتخابات المقبلة لحين الانتهاء من تشكيل مفوضية الانتخابات ومعرفة النظام الذي سيتم فيه الاقتراع، لكنه اتهم رئيس الوزراء نوري المالكي بتوفير كامل إمكانية الدولة من اجل الحصول على المكاسب ذاتها التي حصدها في الانتخابات السابقة.

وقال النائب عن المجلس، عزيز العكيلي "إن الوقت لا يزال مبكرا للحديث عن تحالفاتنا في الانتخابات المقبلة، نحن نعاين تشكيل مفوضية الانتخابات وكذلك الحال بالنسبة للقانون الذي سيتم بموجبه الاقتراع، بعدها سنعلن توجهنا كتيار شهيد المحراب حسب ما سيكون عليه النظام الانتخابي سواء كانت القائمة مغلقة أو مفتوحة أو ما بينهما".

ووجّه العكيلي انتقادات واسعة إلى شريكه في التحالف الوطني، وقال في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "إن المالكي متى ما بقي على دفة الحكم سيسخّر كافة إمكانيات الدولة من اجل نجاحه في الانتخابات"، مبينا "هناك أمثلة كثيرة على قولي؛ إطلاق عدد كبير من التعيينات، ومجالس الإسناد، وتمليك قطع الأراضي للمتجاوزين وهو ما يعرف بـ(الحواسم)"، وزاد "فضلا عن قطع الإعلانات الموزعة من شمال العراق إلى جنوبه تحمل جمل يرددها رئيس الوزراء كل هذه من المال العام، نحن لا نستطيع الحكم عليها ان كانت هذه الأساليب مشروعة أو لا، فالعلم عند الله".

أما التيار الصدري، وبالرغم من عدم اتخاذه قرارا يتعلق بالصورة التي سيدخل فيها بانتخابات مجالس المحافظات، إلا أن احد قياداته البارزة يفضل أن يكون النزول في المعترك الانتخابي منفردا من اجل حصد ثمار الانجازات التي حققها النواب الصدريون خلال الفترة الماضية لاسيما في مسألة توزيع جزء من ورادات النفط على الشعب ومقترح قانون العفو العام.

وقال النائب الصدري جواد الحسناوي "لم نتخذ قراراً بخصوص دخول الانتخابات بصورة منفردة أو مع الكتل السياسية الأخرى، هناك لجان مشتركة من الهيئة السياسية للتيار الصدري تعمل من اجل قول كلمة الفصل"، مستدركا "أنا اذهب مع الدخول في الانتخابات بصورة منفردة لدينا الثقة الكاملة في الحصول على مقاعد كبيرة تؤهلنا للمشاركة الفعلية في القرار السياسي".

وأما عن الاستعدادات التي أطلقها الصدريون للانتخابات المقبلة أوضح الحسناوي في تصريح لـ(المدى) أمس "شكلنا لجاناً على مستوى المحافظات من اجل تثقيف الشارع العراقي لهذه الانتخابات التي تعد الأهم لقرب الحكومات المحلية من الشارع العراقي".

واتفق النائب الصدري مع المجلس الإسلامي الأعلى بخصوص استخدام رئيس الوزراء للمال العام من اجل الترويج لمجالس المحافظات، إذ يبين الحسناوي "عمل المالكي خلال الفترة الماضية على عقد احدى جلسات الحكومة في البصرة ويسعى لتكرار الأمر في الديوانية، إن هذه الإجراءات تندرج ضمن الحملات الانتخابية عكس ما يشيع بأن رئيس الوزراء ينوي معالجة الصلاحيات"، معتبرا أن المادة ٢٥ من الموازنة التي رفعها البرلمان المتعلقة بالدفع الآجل "احد أساليب نهب المال العام من قبل بعض العناصر المتنفذة في الحكومة واستخدامها ضمن الدعايات الانتخابية كما حصل في مجالس الإسناد والمكافآت التي تعطى دون أبواب مشروعة في الموازنة".

ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي رد على شركائه، بطلبه منها تقديم الأدلة التي تثبت تورط رئيس الوزراء باستخدام المال العام في دعايته الانتخابية، مشددا على أن قرار الدخول في انتخابات مجالس المحافظات سيتخذ ضمن مؤتمر عام للائتلاف بعد القمة العربية المزمع عقدها نهاية الشهر الحالي.

وقال النائب إحسان العوادي "من يملك أدلة تدين المالكي أو غيره باستخدام المال العام في الانتخابات عليه إبرازها والكف عن الحديث بهذا الأمر أمام وسائل الإعلام فحسب، بل يجب محاسبة أي من يخالف القانون لاسيما في الأمور التي تتعلق بالانتخابات".

وعن رؤية ائتلاف دولة القانون بخصوص الانتخابات المقبلة ذكر العوادي في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "هناك اجتماع قريب لدولة القانون يتم من خلاله دراسة الوضع السياسي ومعرفة توجهات الكتل السياسية المنضوية في الائتلاف بالمقارنة مع ما حققته الكتل الأخرى على مستوى الشارع العراقي وبعدها سيتخذ القرار النهائي".

على الجانب الآخر، فأن الوضع في القائمة العراقية قد يبدو أكثر وضوحا إذ تقترب نحو الانفصال وتشكيل تحالفات جديدة.

حركة الوفاق بزعامة إياد علاوي، فجرت مفاجأة من العيار الثقيل، بإعلانها أنها متوجهة نحو الدخول في انتخابات مجالس المحافظات بعيدا عن القائمة العراقية، مشددة على أن هذا الخيار إذا تحقق سيعزز من حظوظ الحركة في الحصول على مكاسب اكبر.

وقالت انتصار علاوي، مديرة إعلام الحركة "حتى اللحظة هناك توجه نحو دخولنا في انتخابات مجالس المحافظات بعيدا عن التحالفات، ولكن لم نتخذ قرارا نهائيا في هذا الخصوص".

وتابعت علاوي في تصريح لـ(المدى) أمس "إن التنازلات التي قدمها زعيم الحركة في فترة ما بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة رفعت شعبيته في مواجهة خصومه السياسيين، هناك الكثير من شيوخ العشائر في عدد من المناطق انضموا ألينا مؤخرا، كل هذه الأمور تصب في تعزيز حظوظنا من اجل الخروج بنتائج طيبة في الانتخابات المقبلة".

بدوره، يفكر الحزب الإسلامي العراقي بالتحالف مع حزب يمثل مكونا آخر من شرائح المجتمع، لكنه لم يستبعد العودة إلى جبهة التوافق التي تشكلت خلال انتخابات ٢٠٠٦ بعد تخلي علاوي عن مكونات القائمة العراقية.

وقال عضو المكتب السياسي للحزب الإسلامي رشيد العزاوي "نشعر بالتشاؤم حيال الوضع السياسي الحالي، لا نعرف ماذا نقدم من برامج للشعب العراقي الذي انعدمت ثقته بنا، كيف لنا إقناعه بالاشتراك في الانتخابات المقبلة، نعرف جيدا أن الكثير منهم سوف لن يمارس حقه الدستوري بالاقتراع".

وكشف العزاوي في حديثه مع (المدى) أمس "نفكر حاليا بالتحالف مع حزب يمثل شريحة أخرى من المجتمع لاسيما في المناطق المشتركة، سنفاتح بعضها خلال الأيام القليلة المقبلة، فنحن نبحث عن تغيير خارطة العملية السياسية الحالية".

وفي حال عدم نجاحه في التحالف مع حزب آخر، شدد العزاوي على إمكانية إحياء جبهة التوافق بعد تخلي علاوي عن أهم مكوناتها، وزاد "إذا ما أجبرنا على الاصطفافات الطائفية فسيكون لنا موقف آخر، إذ قد تعود جبهة التوافق إلى الواجهة التي سبق وان تشكلت في انتخابات ٢٠٠٦".

عالم آخر

■ سرمد الطائي

طابور البزنس مان.. و"جرار" الموظفات

بعيدا عن كل ضوضاء السياسة ومحاولتنا فهم ما جرى وما سيجري، يطيب لي أحياناً أن أنصت باهتمام لرجال الأعمال العراقيين والمستثمرين الأجانب كي أحاول البحث عن أمل هنا أو هناك بحدوث تحول ينعكس على حياة النساء والرجال في بلادنا.. فلعل ما ستخفق فيه السياسة سيحققه رجال الأعمال المعروفون بانفتاحهم وحرصهم على مقاييس النجاح وبحثهم عن الأعمال المنتجة المؤدية إلى ألوان الرفاه والفائدة العامة، بدل الجهد المهدور والمكرور والمتعثر لأجهزة الدولة.

لكن أول ما يواجهك حين تخوض حوارا كهذا، هو حالة كبيرة من الإحباط تخيم على كل اندفاعاتهم.. يقولون إن العراق سوق كبيرة تغري الكبار والصغار بالعمل.. وان التحول التنموي والتحسن على مستوى البناء واستحداث المصالح الجديدة، سيأتي بالتأكيد. لكن الجهاز البدائي في إدارة الدولة يصعّب كل المحاولات والجهود، ويؤخر الهدف شهورا وسنوات.

مدير مفوض لإحدى الشركات العراقية يتحدث لي عن تجربة بسيطة. يقول إن المشاكل أمر معتاد في كل مكان. لكنها في العراق من طراز لا يطاق. فهناك مدراء شركات منتجة وربحية عراقية وأجنبية، يقفون في طابور طويل داخل بناية مهملة، انتظارا لدفع ضرائبهم. المدير قادم بقائمة عوائده وأرباحه ويريد أن يمنح طبقا للقانون، جزءا من تلك الأرباح للدولة كضريبة. وهذا يعني أن الشركة ومديرها يستحقون من الدولة كل تقدير، فهم أنجزوا أعمالا وحققوا أرباحا وجاءوا لدفع ضرائب كبيرة للدولة كي يجري إنفاقها في النفع العام. وبدل أن تستقبلهم الدولة بالأحضان استقبال الفاتحين المنتجين في بلاد الكسل والإخفاق هذه، فإنها تجعلهم يقفون "مهانين" ساعات طويلة أمام باب هذا الموظف أو ذاك.

صاحبنا المدير يتحدث عن التفاصيل بألم، وهو يتألم أكثر على مشهد مدراء الشركات الأجنبية التي يفترض أن تنقل لنا التقنيات الحديثة والأساليب الجديدة في إدارة الأعمال والأموال، لكنها تفاجأ بأن عليها الوقوف في طابور بدائي، والتعامل مع نظام محاسبة بدائي، والوقوع ضحية طريقة إدارة متهالكة وبدائية.. صاحبنا يسأل "كم شركة مهمة غادرت العراق هربا من هذه الإجراءات؟".. وهذا سؤال سمعته من كبار المسؤولين مرات عدة، وكبار المسؤولين لم يجدوا جوابا عليه لسنوات عدة، رغم إن في وسعهم الذهاب إلى اصغر بلد مثل الأردن وربما السنغال، وسؤاله عن كيفية التعامل مع حالات كهذه.. وسؤاله عن الطريقة المناسبة "لتدليل" الشركات الاستثمارية.. وعن الطريقة المناسبة لاستقطاب المؤسسات الحديثة التي تنقل لنا تفاصيل وأساليب نتعلم منها كيف نعيش بشكل حديث، وفي شوارع نظيفة، ودوائر محترمة، كي نحصل في النهاية على دولة محترمة ونتوقع منها إنتاج طبقة تنفيذيين وساسة محترمين.. لكن كل هذا يتأخر ويتلكأ.

رجل أعمال آخر تحدث عن نماذج من الفرص المهدورة بسبب عوامل من هذا القبيل. انه يسرد تفاصيل مزعجة. تأخذ معاملتك إلى الدائرة الكذائية وتتحمل الوقوف في طابور طويل كي تعرف هل وافقوا على عرضك ام لا.. فتتفاجأ بموظفة صغيرة أو كبيرة تجلس وراء طاولة وتقوم "بفتح الدرج"، في إشارة إلى أن على المتقدم ان يضع مبلغا من المال في "الجرار" هذا مقابل تسهيل معاملته. يقول انه شاهد في هذا الموقف ممثلا لشركة أجنبية.. ظل يحدق في الدرج المفتوح ثم يعود ليحدق في وجه الموظفة.. ثم يعود ليفكر في كل الأنظمة البدائية التي يطلب من شركته القادمة من بلد متقدم، أن تخضع لها هنا.. ويتذكر أن عليه أن يخضع في العراق لنظام بدائي، وظروف أمنية قاتلة، وأمزجة يصعب فهمها.. ثم يسأل: بلدكم الذي يحتاج ثورة في البناء، لماذا يتعامل معنا بهذه الطريقة؟

الإنصات لشكوى من هذا القبيل تذكرني بكبار خبراء البترول الذين يواجهون ألف عائق حتى يحصلوا على فيزا دخول العراق.. ثم يضطرون للنوم في مطاراتنا أياما في بعض الأحيان، انتظارا لتصحيح خطأ ارتكبه موظف في كتابة اسمهم أو بعض تفاصيلهم، في ورقة الفيزا. ومثل هذه وسواها وعداها وعلى شاكلتها آلاف التفاصيل التي تجعلك في مواجهة أمل نتمسك به جميعا لكنه يولد على شكل مشوه كل يوم.. هل هي امة طاردة للفرص الجيدة، ام دولة عاجزة عن تمثيل رغبات الأمة بالرفاه والتقدم.. ام قادة وساسة انشغلوا بكل شيء إلا بكيفية تدبير أمور الجمهور؟

طالباني يحدد زمان ومكان انعقاده

المؤتمر الوطني: جدول أعمال اللقاء المرتقب في وقت قياسي

□ بغداد/ المدى

أعلنت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، أمس، عن تشكيل لجنة مصغرة لوضع جدول أعمال المؤتمر في وقت قياسي، مؤكدة أن اللجنة ستعقد اليوم اجتماعا لإعلان مفردات جدول الأعمال، فيما أشارت إلى أن رئيس الجمهورية جلال طالباني هو من يحدد موعد انعقاد المؤتمر. وقال عضو اللجنة بهاء الأعرجي في بيان صدر، أمس، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "اللجنة التحضيرية للقاء الوطني اتفقت خلال الاجتماع الذي عقد، أمس الأول الاثنين، على تشكيل لجنة مصغرة لوضع جدول أعمال اللقاء في وقت قياسي"، مؤكدا أن "اللجنة المصغرة ستعقد اليوم الأربعاء اجتماعا لإعلان مفردات هيكل جدول الأعمال لنكون أمام جدول أعمال تقره اللجنة التحضيرية". وأضاف الأعرجي أن "اللجنة التحضيرية ناقشت مسودة جدول الأعمال المتفق عليه"، معتبراً أن "هناك ورقة أخرى مقدمة من قبل التحالف الكردستاني والعراقية ولم يتم الاتفاق عليها وهي من حيث المضمون لا تختلف عن الورقة السابقة إلا أنها بشكل جديد وهذا يقتضي تغيير هيكل الجدول".

وأكد الاعرجي أن "المجتمعين وضعوا هيكلية لجدول الأعمال لتكون البناء الشكلي للجدول"، مشيراً إلى أن "المجتمعين اتفقوا على عدم التصعيد الإعلامي وإعطاء الثقة للجمهور وحل المشاكل عن طريق المؤسسات الدستورية".وتابع الاعرجي وهو رئيس كتلة الاحرار في مجلس النواب أن "الجدول سيتم رفعه إلى رئيس الجمهورية باعتباره الراعي الرسمي للقاء الوطني وهو من يقوم بتحديد الموعد". وكان نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي أعلن، أمس الأول أن اللجنة التحضيرية للاجتماع الوطني عقدت اجتماعها في منزله بحضور أعضاء التحالف الوطني والكردستاني والقائمة العراقية، مؤكداً أنه تم الاتفاق على الهيكل العام لجدول أعمال المؤتمر الوطني وتشكيل لجنة لإعداد جدول الأعمال ضمن الهيكلية المتفق عليها.

وأعلنت اللجنة التحضيرية، في (٢٠ شباط ٢٠١٢)، عن انجازها ورقة المؤتمر الوطني المرتقب الذي دعا له رئيس الجمهورية جلال طالباني. وعقدت اللجنة التحضيرية اجتماعات عدة لها خلال شباط الماضي، حيث اجتمعت في (١٩ من شباط ٢٠١٢) بحضور ممثلي القائمة العراقية والتحالفين الوطني والكردستاني، كما عقدت في (١٥ من شباط ٢٠١٢)، اجتماعاً في مبنى البرلمان برئاسة رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، في حين أكد القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان، أن الاجتماع ناقش جميع الأوراق المقدمة من قبل الكتل.

كما أعلنت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني خلال الاجتماع الذي عقدته، في (٦ من شباط ٢٠١٢)، عن الاتفاق على عدم تسييس القضاء وتمثيل جميع مكونات المجتمع العراقي بشكل كامل في العملية السياسية، فيما طالب رئيس الجمهورية جلال طالباني اللجنة بوضع خارطة طريق لمواصلة العملية السياسية في إطار الدستور واتفاقات أربيل.

الأمن والدفاع لـ(المدى): نفي الداخلية لاستهداف الشباب دليل على اشتراكها في الجريمة

النجيفي يقر بقتل (الإيمو).. ويدعو الحكومة للحفاظ على هيبتها

□ بغداد/ المدى

اعترف رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي أمس الثلاثاء بتصفية شبان تحت ذريعة الانتماء إلى الايمو، كما طالب الحكومة باتخاذ الإجراءات الرادعة للحد من عمليات التصفية، فيما أكدت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية إن صمت وزارة الداخلية أو نفيها لقتل الشباب دليل على اشتراكها في الجريمة. وكانت وسائل إعلام محلية قد أشارت مؤخرا إلى أن مناطق شعبية في بغداد شهدت استهداف شباب يقلدون (الايمو) بالقتل والتهديد والخطف من قبل جماعات دينية متشددة، الأمر الذي ولد مخاوف لدى المواطنين من عودة أعمال العنف والعصابات المسلحة. لكن وزارة الداخلية وقيادة عمليات بغداد ووزارة الصحة واللجنة الأمنية في مجلس محافظة بغداد نفت تلك الأنباء، وأكدت أن "مغرضين" يحاولون إثارة الرعب لإفشال عقد القمة العربية في بغداد.

والنجيفي أول مسؤول عراقي يعترف بوقوع حالات قتل بحق شبان "الايمو"، ودعا الحكومة إلى الحفاظ على "هيبتها" من تسلل "نهّازي" الفرص الذين يفتعلون الأحداث لإضعاف سطوتها على الشارع، معتبرا ظاهرة تصفية بعض شباب (الايمو) ترسيخا لثقافة العنف والرعب.

قال النجيفي في بيان صدر عن مكتبه وتلقت (المدى) نسخة منه أمس أن "ظاهرة تصفية بعض الشباب أو ما يسمون بـ(الايمو) من قبل جهات معينة بحجة إصلاح المجتمع، والذي يعد ترسيخا لثقافة العنف والرعب، وممارسة سيئة باستخدام أسلوب التصفيات الجسدية ضد من أساء أو اخطأ، إنما هو تجاوز على القانون وانتهاك لحرمته، وجريمة يحاسب عليها القضاء". ودعا النجيفي الحكومة إلى "الحفاظ على هيبتها من تسلل نهّازي الفرص الذين يفتعلون الأحداث لإضعاف سطوتها على الشارع طارحين أنفسهم بدلاء عنها بما يهمشها في نظر المواطن تحت هاجس الرعب من عقاب جهوي وليس رسميا". وأوضح النجيفي أن "التجاوز على الممتلكات العامة أو الخاصة، أو انتهاك لحقوق المجتمع، بأي شكل من الأشكال أو خرق للقوانين والأعراف والتقاليد المجتمعية أو الإساءة للذوق العام، من قبل فرد أو فئة فأن مؤسسات الدولة المعنية هي من لديها السلطة في اتخاذ القرارات والأحكام بما يتناسب وحجم الضرر ووفق القوانين المرعية". لجنة الأمن والدفاع النيابية أكدت امتلاكها معلومات موثوقة عن حالات قتل شباب الايمو، معتبرة أن الأساليب التي يستخدمها القتلة اشد من وسائل صدام في التعامل مع الفارين من الخدمة العسكرية.

بيان سابق اصدرته وزارة الداخلية على موقعها الالكتروني تتوعد فيه شباب الايمو

وقال عضو اللجنة شوان محمد طه "إن استهداف الايمو واقعي ولدينا معلومات من مصادر موثوقة"، معربا عن استغرابه "لوقوف الحكومة مكتوفة الأيدي تجاه الجماعات الخارجة عن القانون التي تمارس نوعا جديدا من الإرهاب المنظم ضد شبابنا".

وعن موقف وزارة الداخلية النافي لوجود عمليات استهداف لشباب الايمو قال طه "هذا يعني اشتراكها في الجريمة لأنها تعلم بها وتخفيها عن الرأي العام". وتابع طه في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "كيف لحكومة أن تفسح المجال لهذه المجاميع التي تقتل الشباب العراقي تحت ذريعة الانتماء إلى الايمو، إنها حريات شخصية، لكل فرد أن يعبر عن رأيه وطريقة لبسه بما لا يتعارض مع القانون الذي لا يحرم هذا النوع من الأفكار الذي هو بالأساس نتاج القسوة التي يعاني منها شبابنا"، متسائلا "هل يجازى الشباب الصابر على ضعف الأداء الحكومي بهذه الطريقة." وبخصوص الايمو كظاهرة بين الشباب أوضح عضو لجنة الأمن والدفاع "إنها موجودة فعلا وهي امتداد لعدة ظواهر بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضي، إذ كان هناك ما يعرف بـ"البريكية" يرتدون ملابس معينة ويرقصون بأسلوب خاص، إنها هذه الظواهر نتاج المجتمع القاسي والتهميش وانعدام الأمل لشباب".

وأعرب طه عن أسفه لاستمرار قتل الشباب بحجة الانتماء إلى الايمو، متابعا "على الحكومة ملء جيوب الشباب العاطلة عن العمل بالنقود خيرا من ملاحقتهم بذريعة إنهم جزء من الايمو".

وطالب عضو لجنة الأمن والدفاع منظمات المجتمع المدني بالتثقيف لـ"إنهاء ظاهرة القتل الموجودة لدى بعض الأشخاص الذين هم أيضا ضحايا قسوة المجتمع عليهم"، متابعا "إنهم يستبيحون دم الشباب بحجة الدفاع عن التقاليد والقيم وبالتالي علينا رفع كلمة القتل في قاموس التعامل مع الآخرين". وخلص طه إلى "أن أسلوب هذه الجماعات الخارجة عن القانون يذكرنا بما كان يستخدمه البعث مع الفارين من الخدمة العسكرية، بل إن أسلوبهم اشد قسوة من خلال تدمير رؤوس الشباب بـ(البلوكات) أما صدام فكان يكتفي بقطع صيوان الأذن".